



المملكة المغربية

رئيس الحكومة

البرنامج الحكومي

يناير 2012

كما ستعمل الحكومة على اعتماد مقاربة شمولية وتشاركية لإشكالية النقل الطرقي بالمغرب ومراجعة منظومة النقل من الناحية القانونية والتنظيمية والتقنية وتجديد حظيرة النقل الطرقي ومراجعة نظام الرخص في اتجاه ضمان الفعالية والحرفية والعدالة والشفافية. كما ستعمل الحكومة على بلورة سياسة فاعلة لمعالجة ظاهرة حوادث السير وتحسين السلامة الطرقية.

وفي مجال السكك الحديدية والنقل السككي ستعمل الحكومة على توطيد دخول القطاع السككي المغربي عصر السرعة الفائقة بمواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الشبكة السككية الحالية وتأهيل محطات القطارات وتحسين مستوى الخدمات وإنشاء محطات للخدمات اللوجستكية السككية. ومواصلة إنجاز الشطر الأول للقطار الفائق السرعة الرابط بين طنجة والدار البيضاء، والإعداد للمراحل الموالية من إنجاز المخطط المديرى لخطوط القطار فائق السرعة كالمقطع الثاني منه والذي سيربط بين البيضاء ومراكش.

وفي مجال الموانئ والنقل البحري، تعتزم الحكومة مواصلة الإصلاح المؤسساتي للقطاع وتكريس المكانة البحرية للمغرب من خلال إطلاق المخطط المديرى المينائي الجديد والذي يشكل إطارا مستقبليا شاملا ومندمجا لتطوير منسجم لموانئ المملكة ومرجعا مشتركا ومتبادلا من طرف الأطراف المعنية بالقطاع المينائي وبدء استغلال ميناء طنجة المتوسط الثاني في سنة 2015. كما سيتم إطلاق برنامج استعجالي لحماية الملك البحري واتخاذ الإجراءات الضرورية لإصلاح النقل البحري وتنمية الأسطول الوطني وتسهيل عملية عبور المغاربة المقيمين بالخارج. كما سيتم تعزيز دور ميناء طنجة المتوسط كميناء محوري في التجارة الدولية البحرية.

وفي مجال المطارات والنقل الجوي، تعتزم الحكومة وضع استراتيجية جديدة لتطوير بنيات النقل الجوي تتوخى استباق والتجاوب حاجيات رؤية 2020 للسياحة وتثمين مكاسب تحرير النقل الجوي وتموقع مطار الدار البيضاء كقاعدة وقطب إقليمي في مجال الملاحة الجوية، وإنجاز برنامج لإصلاح وضعية المكتب الوطني للمطارات وتطوير آليات التدبير والتقنين وتكريس الحكامة الجيدة بهدف الرفع من فعالية وجودة الخدمات وإعادة تأهيل شركة الخطوط الملكية المغربية لاستعادة تنافسيته.